

أثر متغيرات السياسة النقدية في التضخم الركودي للعراق للمدة 2004-2021*

فهاد عمر مصطفى^{1*} و سمير فخري نعمة¹ و صلاح رمضان عبيد¹

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زاخو، إقليم كردستان العراق- العراق

تاريخ الاستلام: 2023/03 تاريخ القبول: 2023/04 تاريخ النشر: 2024/01 <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2024.12.1.1176>

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر متغيرات السياسة النقدية في معالجة التضخم الركودي من خلال تحليل البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021). اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي في تقديم مفهوم السياسة النقدية وعمل متغيراتها وأثرها في معالجة مشكلة التضخم الركودي للعراق، من خلال استخدام الأسلوب الكمي والتحليلي لقياس تلك العلاقة، والدراسة توصلت إلى أن هناك تأثير لتلك المتغيرات في التضخم الركودي، حيث أن 81% من التغيرات في التضخم الركودي سببها هي متغيرات السياسة النقدية، وكان الأثر الأكبر والمعنوي في تلك المتغيرات هو سعر الصرف وهذا بكل تأكيد مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية بناءً على خصائص الاقتصاد العراقي. **الكلمات الدالة:** متغيرات السياسة النقدية، سعر الصرف، التضخم الركودي، عرض النقد، سعر الفائدة، الاقتصاد العراقي.

3.1. الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اقتراح لمعالجات فضلاً عن طرح التفسيرات النظرية لها وخصوصاً في الاقتصاد العراقي، ومعالجة هذه الظاهرة المزدوجة نتيجة اجتماع كل من التضخم والبطالة في ان واحد من خلال أهم متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة بكل من (درجة التنقيد، سعر الصرف، النمو الحقيقي لعرض النقد الخ) ومحاولة قياس الأثر لهذه الأدوات في معالجة الظاهرة المركبة خلال المدة من 2004-2021.

4.1. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذا الظاهرة بسبب ارتباط نمو الإنفاق العام بنمو الإيرادات النفطية وتوقعها على نمو الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة امتلاك العراق للثروة النفطية (الثروة المالية الاسمية) والتي اصبحت ظاهرة مرتبطة بالإنفاق الجاري وليس الاستثماري نتيجة الفساد الاداري والمالي والبيروقراطية مما سبب اختلال بنيوي في كل القطاعات الاقتصادية من خلال انخفاض الانتاجية، وكان من المفترض ان تسهم هذه الإيرادات في النمو الاقتصادي الحقيقي والتخلص مما يسمى بظاهرة التضخم الركودي اضافة الى اسباب أخرى منها متعلق بالجانب المالي والبعض الاخر بالجانب الحقيقي.

5.1. فرضية الدراسة:

يسعى الباحثون في هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

1. المقدمة

التضخم الركودي (Stagflation) من الظواهر الاقتصادية التي اثارت الجدل بين المدارس الاقتصادية الحديثة نسبياً في تفسيرها، إذ تعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والمرافق للبطالة المتزايدة مع انخفاض القدرات الإنتاجية. وتعود اسباب هذه المشكلة إلى الاختلال الهيكلي الذي يصيب الاقتصادات على اختلاف أنواعها. وتهتم هذه الدراسة بمعرفة تلك المشكلة المركبة في الاقتصاد العراقي بهذه الظاهرة نتيجة زيادة نسب البطالة وانخفاض الانتاجية اضافة الى زيادة الانفاق الحكومي والمسبب لظاهرة التضخم، مما ترك آثار اقتصادية على المجتمع والدولة مما زاد من مستويات التفاوت في توزيع الدخل خلال المدة (2004-2021)، لذا تسعى الدراسة إلى وضع الحلول المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة من خلال أهم متغيرات السياسة النقدية وبأجلها المختلفة.

2.1. أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة باعتبار التضخم الركودي من المشاكل الاقتصادية المركبة، وبما أنها ظاهرة مزدوجة من مشكلتي التضخم والركود الاقتصادي في نفس الوقت فبالتالي معالجة آثارها يحتاج إلى أساليب وسياسات اقتصادية خاصة ومبتكرة، ومما لا شك فيه ان الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم والبطالة في نفس الوقت وعليه قمنا باختيار هذا الموضوع لدراسته والوصول إلى نتائج مفيدة لعلاج هذه الظاهرة المزدوجة، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي عالجت ظاهرة التضخم الركودي من خلال متغيرات السياسة النقدية في العراق.

* بحث مستل من رسالة ماجستير

* الباحث المسؤل.

مستويات الناتج القومي ومعدلات نموه خلال فترة زمنية محددة (سجل، 1987: 608).

وعليه فان مشكلة التضخم الركودي هي الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من ارتفاع في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات (نسب التضخم) وارتفاع نسب البطالة بين افراد المجتمع مع تراجع مستويات النمو الاقتصادي.

2.1.2. قياس التضخم الركودي: يعتمد الاقتصاديون في قياسهم لظاهرة التضخم الركودي على مؤشر خاص، وهو مؤشر مركب من مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة، ويعرف هذا المؤشر بمعدل التضخم الركودي الذي يمكن الاشارة اليه بالمعادلة التالية (التميمي والساعدي، 2017: 97):

$$ST = INF + UN$$

حيث إن:

(ST) يمثل التضخم الركودي

(INF) يمثل معدل التضخم

(UN) يمثل معدل البطالة

حسب هذا المؤشر يمكننا القول بأن الاقتصاد يعاني من التضخم الركودي إذا تجاوز معدل التضخم الركودي حاجز (8%) بشرط المناصفة لمعدلي التضخم والبطالة، وهذا يسبب بعض المشاكل لهذا المؤشر، إذ قد يكون معدل التضخم الركودي 8% في حين أن معدل البطالة فقط أو التضخم لا يتجاوز نسبة 4% للبطالة أو 4% للتضخم على أقصى حد، حيث يرى بعض الاقتصاديين ان نسبة البطالة 4% هي نسبة طبيعية (Hoon a, & Phelps, 1997: 551)، وايضاً نسبة 4% للتضخم أيضاً لا يشكل خطراً على الاقتصاد، وعليه نستنتج أن نسبة التضخم الركودي ليست نسبة ثابتة إذ تعتمد على طبيعة الاقتصاد محل الدراسة ومدى تحمله للتضخم والبطالة.

2.2. السياسة النقدية من حيث الأنواع والمفهوم:

1.2.2. مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية هي اداة من ادوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة بالتعليمات والاجراءات الصادرة من قبل السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي في الدولة بهدف التحكم في المعروض النقدي للاقتصاد وذلك لتحقيق أهداف محددة مسبقاً خلال فترة زمنية محددة (احمد وحسين، 2012: 180). وتعرف بالاعتماد على افكار الاقتصاديين (Kent, Einzing, Johanson, Bach) بأنها تمثل التعليمات والتوجيهات والاجراءات النقدية وغير النقدية التي تُتخذ لتحديد كمية النقود في اقتصاد الدولة وهيكل أسعار الفائدة وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي للدولة سعياً في تحقيق اهداف اقتصادية محددة، مثل القضاء على البطالة والسيطرة على نسبة التضخم (الخيواني والموسوي، 2015: 14) ويرى آخرون أن السياسة النقدية هي مجموع القرارات والتوجيهات الصادرة عن المؤسسات والهيئات المختصة حول كيفية تسخير كل من سعر الفائدة وعرض النقود للسيطرة على معدلات التضخم والبطالة في الدولة وكذلك لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلاد (القطنجي، 2019: 667).

2.2.2. أنواع السياسة النقدية: يتم تقسيمها الى الأنواع التالية:

– **السياسة النقدية التوسعية:** تستخدم تلك السياسة من قبل البنك المركزي عندما يعاني الاقتصاد من الركود والكساد، من خلال زيادة عرض النقود لمعالجة اثار تلك المشكلة، ومن تلك الاجراءات القيام بزيادة السيولة النقدية في الاسواق بالشكل التالي (Colander, 2017: 642):

– تشير النظرية الاقتصادية عند اجتماع التضخم مع البطالة فان القدرات الانتاجية تاخذ بالانحسار نتيجة زيادة تكاليف عناصر الانتاج الداخلة بنتاج السلع والخدمات مع ارتفاع المستوى العام للأسعار مما تسبب انخفاض لقيمة العملة، وتسمى بظاهرة التضخم الركودي

– وجود علاقة بين المتغير المعتمد (التضخم الركودي) والمتغيرات التفسيرية (متغيرات السياسة النقدية) وذلك من خلال:

- العلاقة العكسية للتضخم الركودي بالاستقرار النقدي .
- العلاقة الطردية للتضخم الركودي بأسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار.
- العلاقة الطردية للتضخم الركودي بعرض النقدي الحقيقي.

6.1. منهج الدراسة:

الدراسة اعتمدت على المنهج الاستقرائي والتحليلي في استعراض الاطار النظري للموضوع، وان الدراسة اعتمدت الاسلوب القياسي في التطبيق من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة للسلاسل زمنية للحصول على سلاسل ساكنة عند مستوى تحده الاختبارات، وكذلك استخدام اسلوب التكامل المشترك لاختبار فرضية استقرار ظاهرة التضخم الركودي في الاجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير انموذج التضخم الركودي في الاجل القصير، اضافة الى اختبارات التوزيع الطبيعي واختبارات جودة الانموذج منها الارتباط الذاتي بين الاخطاء من الدرجة الثانية "LM".

7.1. حدود الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة فهي الاقتصاد العراقي وللمدة (2004-2021). واعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة، والتي تم الحصول عليها من بيانات البنك الدولي وبيانات البنك المركزي العراقي، بالإضافة إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، والبيانات الموجودة في الابحاث والدراسات السابقة.

2. متغيرات السياسة النقدية والتضخم الركودي -الإطار النظري

1.2. التضخم الركودي من حيث المفهوم والقياس:

1.1.2. مفهوم التضخم الركودي: يعرف التضخم الركودي بالحالة التي تكون فيه معدلات التضخم والبطالة في ارتفاع مستمر ومتوازي، الامر الذي يبين العلاقة الطردية بين التضخم والركود والذي ينفي العلاقة العكسية المستوحاة من منحني فليبس (Nelson & Nikolov, 2002, 14) حيث يشير هذا المنحى إلى انه كلما ارتفعت نسبة التضخم انخفضت معدلات البطالة، وكلما انخفضت نسبة التضخم ارتفعت معدلات البطالة (Kolodko & McMahon, 1987, 6). كما ويعرف التضخم الركودي بالوضع الذي ينخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة (مع ارتفاع الناتج بالاسعار الجارية)، وفي نفس الوقت ترتفع فيه معدلات البطالة ومعدلات التضخم (Roger, 2001: 402). ويعد التضخم الركودي من انواع التضخم التي تكون فيها الاسعار مرتفعة ومعدلات البطالة كذلك بسبب تخفيض مستوى التشغيل من قبل الشركات المحتكرة (النسور، 2015، 289). كما ويعرف التضخم الركودي بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة وانخفاض

1.1.3. السياسة النقدية في العراق: يعمل البنك المركزي العراقي وبعد منحه الاستقلالية (تقاس الاستقلالية بمؤشر الهيمنة المالية على الاساس النقدي) بموجب القانون رقم 56 لسنة 2004 على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق والقضاء على البطالة والتضخم وتعزيز التنمية المستدامة، كل ذلك من خلال ادوات السياسة النقدية المختلفة، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين الية العرض والطلب على النقود بالشكل الذي يتم فيه التوازن المالي والنقدي(عمر وآخرون، :72)، كما قام البنك المركزي العراقي بجملة من الاعمال لكي تتأقلم مع التغيرات التي حصلت في الاقتصاد من بينها كان استبدال الدينار العراقي بإصدار جديد ذو فئات متعددة تتصف بالثقة لصعوبة تزويرها، وأعطت الاستقلالية للقطاع المالي فيما يتعلق بأسعار الفائدة حيث ساهمت في عمل آلية العرض والطلب بكفاءة، مع تغيرات من أساليبها الرقابية على الأنشطة المصرفية(باقر والمرزوك، 2018: 47)، كما حققت السياسة النقدية في العراق عدد من الأهداف وخاصة في الفترة (2007-2011) حيث خلال تلك الفترة استقر سعر الصرف وتم تسجيل معدلات منخفضة من التضخم، مع تسجيل ارتفاع في الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي وصلت بحدود عام 2011 ما يقارب (60) مليار دولار، حيث اعادت للدينار العراقي أثر الثروة التي كانت قد فقدته سابقاً (قاسم، 2012: 2).

2.1.3. تحديات تنفيذ متغيرات السياسة النقدية في العراق: بالرغم من محاولات البنك المركزي العراقي لتقديم المساعدة للقطاع المصرفي، إلا انه لايزال هناك عقبات وتحديات تواجهها، وتمثل حاجزاً امام تقدمها وتحقيقها للأهداف التي ترمي إليها من هذه التحديات:

- ضعف الوعي المصرفي.
- عدم وجود استقرار أمني واقتصادي: (الدليمي وبتال: 8).
- نقص في الكثافة المصرفية: يعتبر مؤشر الكثافة المصرفية من المؤشرات المهمة لتحديد مستوى الشمول المالي، حيث يعتمد هذا المؤشر على عدد فروع المصارف في المناطق المختلفة في الدولة، أي عدد فروع المصارف في الاقتصاد ككل وفي العراق كانت عدد فروع المصارف (891) فرعاً لغاية عام 2020 وأصبحت (905) فرعاً في عام 2021 هذا العدد من الفروع لايزال منخفضاً بالمقارنة مع مؤشر الكثافة السكانية في العراق (البنك المركزي العراقي، 2021: 145).
- عجز النفقات العامة في تغطية الإيرادات العامة.
- عجز ميزان المدفوعات: من أهم المعوقات التي تواجه متغيرات السياسة النقدية هو العجز الذي يثبت في ميزان المدفوعات عندما تزيد الاستيرادات عن الصادرات التي أغلبها نفطية في حالة العراق بسبب تخلف القطاعات الأخرى (جواد، 2009: 141).

2.3. تحليل ظاهرة التضخم الركودي في العراق خلال المدة 2004-2021: كما سبق وأن بينا في الفصل الأول من الدراسة ظاهرة التضخم الركودي وطبيعة حدوثها، فإننا هنا سوف نحلل البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، الشكل 1 يبين تطور حالة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي.

• يتدخل البنك المركزي من خلال استخدام السوق المفتوحة مشترطاً للأوراق المالية لكي يزيد من العرض النقدي والسيولة النقدية داخل الاقتصاد.

• تخفيض أسعار اعادة الخصم لدى المصارف مما يشجع الشركات والبنوك التجارية بخصم أوراقها التجارية وبالتالي تؤدي إلى زيادة السيولة النقدية ومن ثم وسائل الدفع لدى البنوك التجارية مما يؤدي الى زيادة العرض النقد عبر المضاعف داخل الاقتصاد.

• تخفيض نسب الاحتياطي القانوني النقدي: مما سيزيد من قدرة البنوك التجارية على الاقراض وبالتالي تزيد السيولة النقدية في الأسواق.

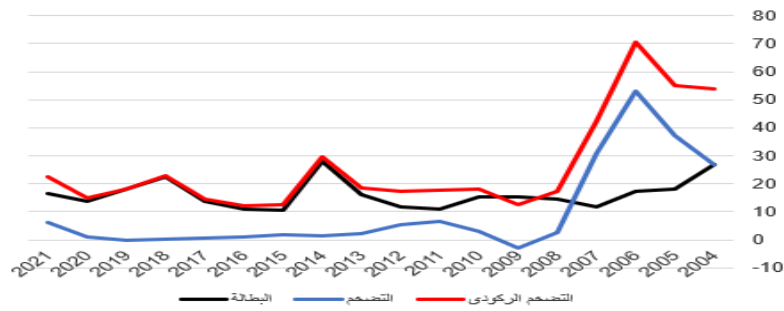
- **السياسة النقدية الانكماشية:** وهي السياسة التي تقوم الدول بالاعتماد عليها عندما تعاني من مشكلة التضخم الاقتصادي. وتهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم العرض النقدي في الاقتصاد عبر ادوات السياسة النقدية. وعند استخدام سعر الخصم وإعادة الخصم في السياسة الانكماشية فإن البنك المركزي يقوم بزيادة سعر إعادة الخصم مما يُخفض من رغبة المصارف التجارية في إعادة خصم الأوراق التجارية وهذا يؤدي اتباع السلوك برفع سعر الفائدة من قبل المصارف التجارية، ويسبب ذلك في انخفاض في سيولة الشركات والمنشآت التي تقوم بخصم أوراقها التجارية لدى المصارف وبالتالي ينخفض حجم عرض النقد في الاقتصاد. أما في حالة التدخل في السوق المفتوحة فإن البنك المركزي يدخل بائعاً للأوراق التجارية، وذلك لسحب السيولة من الاقتصاد. وكذلك الحال عند استعمال نسبة الاحتياطي الإلزامي حيث تقوم البنوك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يسبب بانخفاض قدرة البنوك التجارية على الإقراض وبالتالي ينخفض حجم السيولة النقدية في الاقتصاد مما يساهم في تقليل من آثار التضخم (البكري وصافي، 2009: 180).

- **السياسة النقدية المرنة أو المختلطة:** تعتبر هذه السياسة من انسب السياسات النقدية في البلدان النامية، حيث غالباً ما يتم الاعتماد على الزراعة الموسمية أو تصدير المواد الأولية من قبل هذه الدول. وفقاً لهذه السياسة تقوم المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسة النقدية باتباع سياسة تمتاز بالمرونة وتقوم بزيادة المعروض النقدي في الاقتصاد في بداية موسم الزراعة، وفي موسم الحصاد تقوم بتقليل وتخفيض للعرض النقدي تفادياً لآثار التضخم، أي ان المؤسسات النقدية تتبع السياسة التوسعية في بعض الحالات وفي اوقات اخرى تلتزم بالسياسة الانكماشية وذلك حسب ما يمر به الاقتصاد في الدولة من تضخم أو ركود اقتصادي وبطالة (فوزية، 2019: 29).

3. فاعلية السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم

الركودي في العراق للمدة 2004-2021

1.3. السياسة النقدية في العراق بين التحديات وتحقيق الاهداف:



الشكل 1 تطور التضخم الركودي مع التضخم والبطالة في العراق خلال فترة (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات البنك المركزي العراقي، تقارير اقتصادية سنوية (2004-2021)

اقتصادي بسبب معدل البطالة المرتفع. اما في الفترة الثانية يلاحظ في عام 2009 ان معدل التضخم الركودي بلغ (12%) وفي هذه العام ايضاً لا يعتبر تضخم ركودي لعدم تجاوز معدل التضخم الـ (4%)، كما ساهم التضخم في التضخم الركودي بنسبة (22%) بالسالب لان نسبة التضخم كان (-2.8%)، اما البطالة فساهمة بنسبة (122%). في عام 2010 سجل التضخم الركودي نسبة (18.4%) إلا انها لا تعتبر حالة تضخم ركودي لنفس سبب السنوات السابقة، كما كان مساهمة التضخم في التضخم الركودي بنسبة (16%) ومساهمة البطالة في التضخم الركودي بنسبة (84%)، اما في عام 2011 نرى بأن التضخم الركودي سجل معدل (17.6%) وتحتسب حالة تضخم ركودي لتجاوز نسب البطالة والتضخم نسبة (4%)، كما أنه في هذه السنة كانت مساهمة التضخم في التضخم الركودي (36%) ومساهمة البطالة بنسبة (64%)، كذلك هي الحالة في عام 2012 حيث سجل التضخم الركودي (17.5%) وهي حالة تضخم ركودي لنفس أسباب السنة السابقة، كما إن مساهمة كل من التضخم والبطالة كانت بنسب (32%، 68%) على التوالي في التضخم الركودي، أما في عام 2013 لا تعتبر حالة تضخم ركودي بالرغم من أن معدل التضخم الركودي سجل (18.4%)، كما نرى في جدول 1.

لتحليل هذه الظاهرة سوف نقوم بتقسيم مدة الدراسة على أربع فترات، يُلاحظ من بيانات الاقتصاد العراقي ان متوسط معدل التضخم الركودي للفترات الأربعة كانت كالتالي (47.8%، 16.8%، 18.2%، 18.5%) على التوالي، في الفترة الأولى يمكننا القول بأنها فترة تضخم الركودي لأنه في أربعة سنوات الأولى سجل التضخم الركودي نسبة أكبر من (8%) حيث كان التضخم (53.8%) في عام 2004 وكانت البطالة (49%) ونسبة التضخم من التضخم الركودي (51%). في عام 2005 بلغ معدل التضخم الركودي (54.9%) أي انها سنة تضخم ركودي لان نسبة التضخم والبطالة كانتا أكبر من معدل (8%) حيث كان نسبتهما (27%، 17.9%) على التوالي كما كان مساهمة التضخم في التضخم الركودي بنسبة (67%) ومساهمة البطالة (33%). كذلك الحال مع عام 2006 تعتبر تضخم ركودي بسبب نسبتها البالغة (70%) حيث تسبب التضخم بما نسبته (75%) منها والبطالة ساهمت بنسبة (25%). أيضاً تعتبر عام 2007 حالة تضخم ركودي لأن معدل التضخم الركودي هو (42%) وبلغت نسب التضخم فيها (72%) أما البطالة فساهمة بما نسبته (28%)، في سنة 2008 بالرغم أن معدل التضخم الركودي هو (17.4%) إلا انها لا تعتبر حالة تضخم الركودي لأن نسبة التضخم هي اقل من (4%)، ولذا هي حالة ركود

جدول 1 نسبة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)

التفاصيل	نسبة التضخم	نسبة البطالة	التضخم الركودي %	نسبة البطالة من التضخم	نسبة التضخم من التضخم الركودي	الحالة الاقتصادية
2004	27	26.8	53.8	0.498	0.502	فترة تضخم ركودي
2005	37	17.97	54.97	0.327	0.673	
2006	53.2	17.5	70.7	0.248	0.752	
2007	30.8	11.7	42.5	0.275	0.725	
2008	2.7	14.7	17.4	0.845	0.155	فترة ركود اقتصادي
متوسط فترة 2008-2004	30.1	17.7	47.8	0.439	0.561	
2009	2.8-	15.2	12.4	1.226	-0.226	
2010	2.9	15.2	18.1	0.840	0.160	فترة تضخم ركودي
2011	6.5	11.1	17.6	0.631	0.369	
2012	5.6	11.9	17.5	0.680	0.320	
2013	2.4	16	18.4	0.870	0.130	
متوسط فترة 2013-2009	2.9	13.8	16.8	0.849	0.151	فترة ركود اقتصادي
2014	1.6	28	29.6	0.946	0.054	
2015	1.7	10.72	12.42	0.863	0.137	
2016	1.2	10.82	12.02	0.900	0.100	
2017	0.6	13.8	14.4	0.958	0.042	
2018	0.2	22.6	22.8	0.991	0.009	
متوسط فترة 2018-2014	1.1	17.18	18.2	0.932	0.068	
2019	-0.1	18.2	18.1	1.006	-0.006	
2020	1	13.8	14.8	0.932	0.068	تضخم ركودي
2021	6.1	16.5	22.6	0.730	0.270	
متوسط فترة 2021-2019	2.3	16.16	18.5	0.889	0.111	

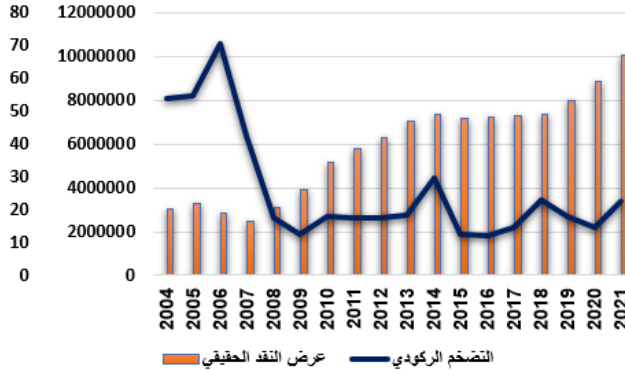
المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات بنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير الاقتصادية للسنوات (2004-2021).

الركودي في العراق إلى وجود علاقة بين المتغيرين طردية ، حيث في اغلب الفترة يسلكان نفس الاتجاه في حالة الانخفاض والارتفاع، كما يظهر في الشكل (1). من خلال جدول (1)، يظهر بأن متوسط عرض النقد الحقيقي للمُدَد الأربعة كان (2944، 5646، 7297، 8965) مليار دينار عراقي، بمتوسط نمو سنوي (2%، 18%، 1%، 11%)، في المقابل كان متوسط نسبة التضخم الركودي (18.2%، 16.8%، 47.9%، 18.5%)، اذ يلاحظ في المُدَّة الأولى بأن عرض النقد الحقيقي والتضخم الركودي يسلكان اتجاهين مختلفين حيث عندما يزداد عرض النقد الحقيقي يُلاحظ انخفاض في نسبة التضخم الركودي مما يُشير إلى وجود علاقة عكسية، بينما في المُدَّة لاحقة ظهرت هناك علاقة طردية ، والدليل على ذلك هو انه عند ارتفاع عرض النقد الحقيقي يرتفع كذلك نسبة التضخم الركودي، وعند تفسير ذلك سنجد وبكل تأكيد ان متغير عرض النقد الحقيقي هو متغير داخلي يتحدد من خلال الانفاق الحكومي عبر الموازنة العامة، فان اي ارتفاع في عرض النقد سيكون بسبب الانفاق الحكومي وان الانفاق الحكومي اما يرتبط بالإيرادات النفطية فيسبب الارتفاع في نسب التضخم الركودي او الانفاق الحكومي يرتبط بالاحتياطيات الاجنبية نتيجة عجز الانفاق الحكومي عن الإيرادات المتحققة ليتم تغطية العجز عبر الاقتراض الداخلي المؤثر بالاحتياطيات الاجنبية عبر نافذة بيع العملة، هذا التفسير يشير الى سبب العلاقة العكسية.

أما في الفترة الثالثة (2014-2018) تعتبر حالة ركود اقتصادي فقط اذ تجاوز التضخم الركودي معدل (8%) كل السنوات هذه الفترة الا ان نسب التضخم لم تتجاوز الـ (4%)، أما المعدل المرتفع للتضخم الركودي فسببه نسب البطالة المرتفعة، كذلك نرى في الفترة الرابعة في السنتين (2019، 2020) تعتبر حالة ركود اقتصادي وليس تضخم ركودي بالرغم من تسجيل معدل التضخم الركودي (18.1%، 14.8%) وذلك لعدم تجاوز التضخم نسبة (4%)، أما بالنسبة عام 2021 سجل التضخم الركودي نسبة (22.6%) وتحتسب حالة تضخم ركودي لأن نسبة كل من التضخم والبطالة تجاوز الـ (4%). ومما سبق يلاحظ خلال مدة الدراسة أن الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم الركودي في سبع سنوات منها أربعة سنوات في الفترة الأولى (2004-2007)، و(2011، 2012) في الفترة الثانية وكذلك عام 2021 في الفترة الرابعة، ولأحدى العشر الاعوام الباقية لا تعتبر حالة تضخم ركودي وانما هي حالة ركود اقتصادي.

1.2.3. متغيرات السياسة النقدية وأثرها في التضخم الركودي للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

– أثر عرض النقد الحقيقي في التضخم الركودي: تشير البيانات الخاصة بعرض النقد الحقيقي (قسمة عرض النقد بالمفهوم الواسع على المستوى العام للأسعار) والتضخم

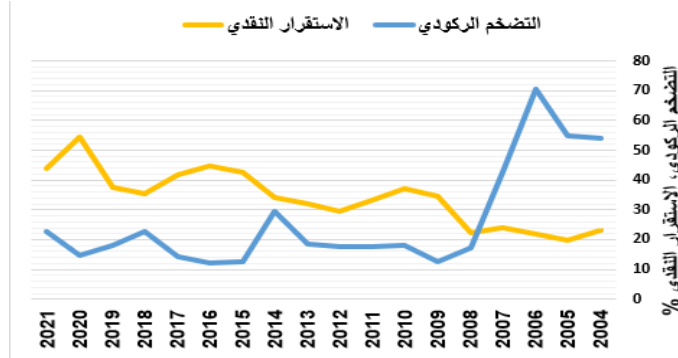


الشكل 2 أثر نمو عرض النقد في التضخم الركودي في العراق (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات جدول 2

وآخرون، 2021: 465). تشير البيانات الخاصة بالاقتصاد العراقي إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم الركودي والاستقرار النقدي، كما يظهر في الشكل 3.

– أثر الاستقرار النقدي في التضخم الركودي: يتم احتساب الاستقرار النقدي من خلال تقسيم عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) على الناتج المحلي بالاسعار الجارية (الخرجي



الشكل 3 أثر الاستقرار النقدي في التضخم الركودي في العراق (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات جدول 2

الجهاز الانتاجي لزيادة العرض النقدي مما يسبب ارتفاع لنسب كل من البطالة والتضخم داخل الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، وان العلاقة بين التضخم الركودي والاستقرار النقدي ممكن ان تأخذ الاتجاهين، حيث العلاقة العكسية تفسر من خلال زيادة الاستقرار النقدي بسبب استجابة مرونة الجهاز الانتاجي بنسبة اقل من تغيرات عرض النقد ستؤدي الى انخفاض مؤشر التضخم والبطالة في أن واحد، اما العلاقة الطردية فإنها تؤشر عدم مرونة الجهاز الانتاجي لزيادة العرض النقدي مما يسبب ارتفاع لنسب كل من البطالة والتضخم داخل الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

في المُدد الأربعة يلاحظ كان متوسط نسبة استقرار النقدي (22%)، (33%)، (40%)، (45%)، سجل التضخم الركودي نسبة (47.9%)، (16.8%)، (18.2%)، (18.5%)، يلاحظ وجود علاقة طردية بين التضخم الركودي والاستقرار النقدي حيث يسلكان نفس الاتجاه ارتفاعاً وانخفاضاً باستثناء الفترة الثانية. حيث ان العلاقة بين التضخم الركودي والاستقرار النقدي ممكن ان تأخذ الاتجاهين، حيث العلاقة العكسية تفسر من خلال زيادة الاستقرار النقدي بسبب استجابة مرونة الجهاز الانتاجي بنسبة اقل من تغيرات عرض النقد ستؤدي الى انخفاض مؤشر التضخم والبطالة في أن واحد، اما العلاقة الطردية فإنها تؤشر عدم مرونة

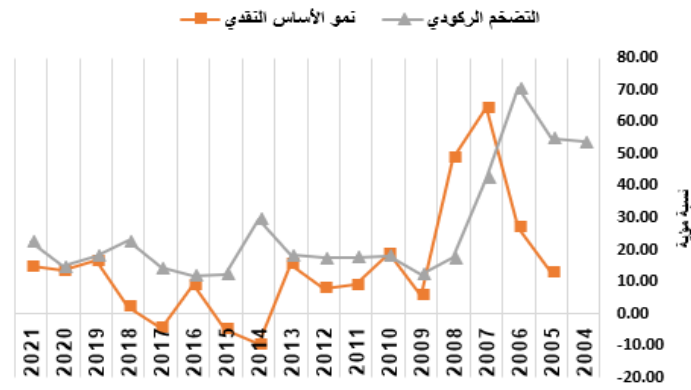
جدول 2 أثر عرض النقد والاستقرار النقدي في التضخم الركودي للعراق للمدة 2004-2021 (مليار دينار)

التفاصيل	عرض النقد الحقيقي 1	عرض النقد الحقيقي 2	نمو عرض النقد الحقيقي %	GDP أسعار جارية 3	(الاستقرار النقدي) %	الأساس النقدي	نمو الأساس النقدي	التضخم الركودي %4
2004	3008			53236	23	12219		53.8
2005	3264	8.52		73534	20	13795	12.90	54.9
2006	2839	-13.02		95588	22	17521	27.01	70.7
2007	2479	-12.68		111455	24	28808	64.42	42.5
2008	3128	26.14		157027	22	42859	48.77	17.4
متوسط فترة 2008-2009	2944	2		98168	35	23040	38	47.8
2009	3897	24.60		130643	37	45270	5.63	12.4
2010	5177	32.84		162065	33	53810	18.86	18.1
2011	5777	11.60		217327	30	58698	9.08	17.6
2012	6319	9.38		254226	32	63391	8.00	17.5
2013	7061	11.74		273587	34	73259	15.57	18.4
متوسط فترة 2013-2009	5646	18		266332	45	58886	11	16.8
2014	7379	4.51		207570	42	66231	-9.59	29.6
2015	7197	-2.47		194681	42	63049	-4.80	12.42
2016	7220	0.31		196925	35	68717	8.99	12.02
2017	7313	1.29		221666	37	65691	-4.40	14.4
2018	7377	0.88		268918	55	67161	2.24	22.8
متوسط فترة 2018-2014	7297	1		229704	44	66170	-2	18.2
2019	7979	8.15		276158	19.97	78253	16.52	18.1
2020	8878	11.27		219768	54.56	88861	13.56	14.8
2021	10039	13.07		301440	34.06	101950	14.73	22.6
متوسط فترة 2021-2019	8965	11		265789	9.18	89688	15	18.5

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والتدقيق، تقارير الاقتصادية والاحصائية للسنوات (2004-2021).

11%، -2%، 15% كما كان متوسط نسبة التضخم الركودي (47.9%)، (16.8%)، (18.2%)، (18.5%) يظهر أن المتغيرين يسلكان نفس الاتجاه انخفاضاً وارتفاعاً، مما يدل على العلاقة الطردية بينهما، ماعدا في المدة الثالثة لهما علاقة عكسية حيث عندما كان هنا نمو سالب للأساس النقدي يلاحظ بأن التضخم الركودي ارتفع نسبته.

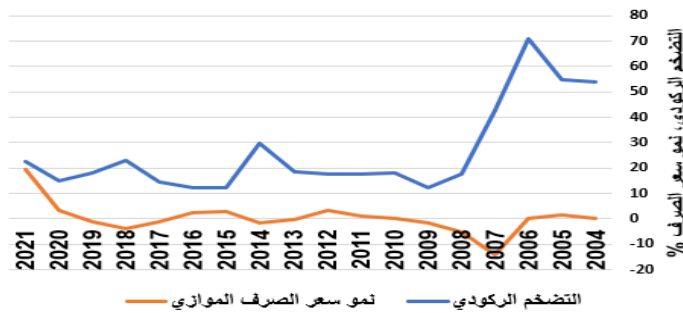
– أثر الأساس النقدي في التضخم الركودي: الأساس النقدي يتكون من العملة المصدرة للتداول (العملة لدى البنوك وخارجها) ويضاف اليها ودائع البنوك المتحفظ بها لدى البنك المركزي (البنك المركزي العراقي، 2021: 5). يلاحظ عندما كان متوسط الأساس النقدي للمُدد الأربعة (23040، 58886، 66170، 89688) مليار دينار عراقي، بمتوسط نمو سنوي (38%)،



الشكل 4 أثر نمو الأساس النقدي في التضخم الركودي في العراق (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول 2

– أثر سعر الصرف في التضخم الركودي للعراق للمدة (2004-2021): تشير البيانات الخاصة بنمو سعر الصرف للدينار والتضخم الركودي إلى وجود علاقة عكسية وان كانت بصورة غير مباشرة بين التضخم الركودي وسعر الصرف كما يظهر في الشكل 5.

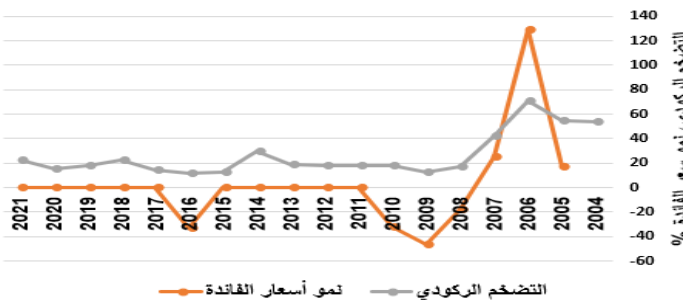


الشكل 5 أثر نمو سعر الصرف في التضخم الركودي في العراق (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات جدول 3.

– أثر سعر الفائدة في التضخم الركودي للاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021): عند تحليل بيانات الاقتصاد العراقي والمتعلقة بسعر الفائدة والتضخم الركودي يمكن ملاحظة أثر تغير سعر الفائدة على التضخم الركودي كما يظهر في الشكل 6. يلاحظ عندما كان متوسط سعر الفائدة في المُنْد الاربعة (13، 7، 5، 4) وبتوسط نمو سنوي (38، 15، 6.7، 0) سجل التضخم الركودي نسبة (47.9، 16.8، 18.2، 18.5) حيث يظهر علاقة عكسية بين التضخم الركودي وسعر الفائدة أي كلما انخفض متوسط سعر الصرف يرتفع نسبة التضخم الركودي وكلما ارتفع سعر الصرف ينخفض نسبة التضخم الركودي، إلا انه في المدة الأخيرة تتحول هذه العلاقة إلى علاقة طردية بين التضخم الركودي وسعر الصرف، حيث عند ما ارتفع سعر الصرف ارتفع نسبة التضخم الركودي كذلك، فالعلاقة العكسية بشوبها الغموض اي بمعنى ارتفاع قيمة العملة يسبب زيادة قيم التضخم الركودي، اما العلاقة الطردية فهي أقرب للواقع بحكم العلاقة العكسية بين التضخم الركودي وقيمة العملة المحلي خلال نفس الفترة.

اذ نلاحظ من الجدول (2)، من خلال متوسط سعر الصرف للمُدّ الأربعة (1374، 1206، 1241، 1302) دينار عراقي للدولار الواحد وبتوسط نمو سنوي (4، 0.5، 0.3، 7.2) كان متوسط نسبة التضخم الركودي هي (47.9، 16.8، 18.2، 18.5) حيث يظهر علاقة عكسية بين التضخم الركودي وسعر الصرف أي كلما انخفض متوسط سعر الصرف يرتفع نسبة التضخم الركودي وكلما ارتفع سعر الصرف ينخفض نسبة التضخم الركودي، إلا انه في المدة الأخيرة تتحول هذه العلاقة إلى علاقة طردية بين التضخم الركودي وسعر الصرف، حيث عند ما ارتفع سعر الصرف ارتفع نسبة التضخم الركودي كذلك، فالعلاقة العكسية بشوبها الغموض اي بمعنى ارتفاع قيمة العملة يسبب زيادة قيم التضخم الركودي، اما العلاقة الطردية فهي أقرب للواقع بحكم العلاقة العكسية بين التضخم الركودي وقيمة العملة المحلي خلال نفس الفترة.

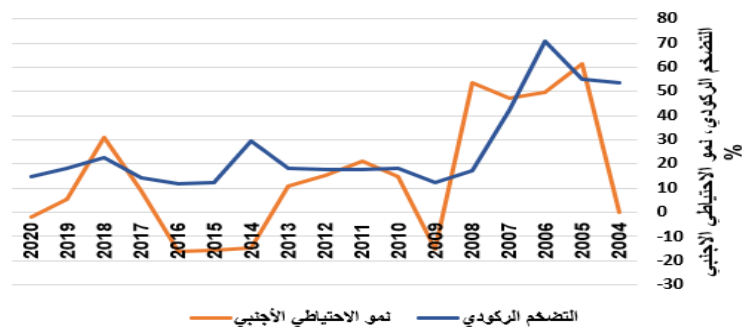


الشكل 6 أثر سعر الفائدة في التضخم الركودي في العراق (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات جدول 3

جانب اخر يتدخل البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة بالاحتياطيات الاجنبية من خلال تغطية عجز الموازنة العامة للدولة عبر تمويل الانفاق الاستهلاكي الجاري ، وهذا بكل تأكيد سيسبب تلك الغموض بالعلاقة بين المتغيرين ولكن عند ارتفاع الإيرادات النفطية ستزداد الاحتياطيات الاجنبية مسببة انخفاض في نسب البطالة نتيجة مرونة بعض القطاعات الاقتصادية بسبب الانفاق الاستثماري لتلك الإيرادات وهذا يسبب العلاقة العكسية بينهما، كما يظهر في الشكل 7.

– أثر الاحتياطيات الأجنبية في التضخم الركودي: تسعى السياسة النقدية بالمحافظة على الاستقرار النقدي من خلال البنك المركزي بصورة مباشرة وغير مباشرة باستقرار مستوى مقبول من التضخم الركودي عبر توجيه الاحتياطيات الاجنبية ولكن ظهرت العلاقة بين المتغيرات تارة عكسية وتارة اخرى طردية وهذا يفسر توجيه الاحتياطيات لمعالجة مشكلة النقص في تمويل النسب الاكبر للاستيرادات الاستهلاكية لتعويض النقص في اجمالي العرض الكلي من السلع والخدمات هذا من جانب ومن



الشكل 7 أثر نمو الاحتياطيات الأجنبية في التضخم الركودي في العراق (2004-2021)

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات جدول 3.

جدول 3 أثر سعر الصرف وسعر الفائدة في التضخم الركودي للعراق للمدة 2004-2021 (مليار دينار)

تفاصيل	سعر الصرف الموزاي %	نمو سعر الصرف %	سعر الفائدة %	نمو أسعار الفائدة %	الاحتياطي الاجنبي	نمو الاحتياطي الاجنبي %	التضخم الركودي %
2004	1453	-	6	-	10742	-	53.8
2005	1472	1.31	7	16.67	17366	61.66	54.97
2006	1475	0.2	16	128.57	25953	49.45	70.7
2007	1267	-14.1	20	25.00	38217	47.25	42.5
2008	1203	-5.05	17	-17.50	58718	53.64	17.4
متوسط فترة 2008-2004	1375	6.24	13	38.18	30199	53	48
2009	1182	-4.53	9	-46.67	49792	-15.20	12.4
2010	1186	0.34	6	-31.82	57185	14.85	18.1
2011	1196	0.84	6	0.00	69379	21.32	17.6
2012	1233	3.09	6	0.00	79968	15.26	17.5
2013	1232	-0.08	6	0.00	88611	10.81	18.4
متوسط فترة 2013-2009	1205	0.48	7	-15.70	68987	9	17
2014	1214	-1.46	6	0.00	75435	-14.87	29.6
2015	1247	2.72	6	0.00	63741	-15.50	12.42
2016	1275	2.25	4	-33.33	53534	-16.01	12.02
2017	1258	-1.33	4	0.00	58303	8.91	14.4
2018	1209	-3.9	4	0.00	76368	30.98	22.8
متوسط فترة 2018-2014	1240	-0.34	5	-6.67	65476	-1	18
2019	1196	-1.08	4	0.00	80362	5.23	18.1
2020	1234	3.18	4	0.00	78882	-1.84	14.8
2021	1475	19.53	4	0.00	87558	11.00	22.6
متوسط فترة 2021-2019	1301	7.21	4	0.00	82267	5	19

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة بيانات البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والتدقيق، تقارير الاقتصادية والاحصائية للسنوات (2004-2021).

المتغيرين، كما يظهر في الشكل 7. يلاحظ عندما كان متوسط الاحتياطيات الأجنبية للمدّة الأربعة (30199، 68987)، (82267، 65476) مليار دينار عراقي، بمتوسط نمو سنوي (53%، 9%، -1%، 5%) كما كان متوسط نسبة التضخم الركودي (47.9%، 16.8%، 18.2%، 18.5%) يظهر أن المتغيرين يسلكان نفس الاتجاه أي يرتفعان معاً وينخفضان معاً، مما يدل على وجود العلاقة الطردية.

ومن جانب اخر يتدخل البنك المركزي عبر نافذة بيع العملة بالاحتياطيات الاجنبية من خلال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عبر تغطية الانفاق التشغيلي وهذا بكل تأكيد سيسبب تلك الغموض بالعلاقة بين المتغيرين ولكن عند ارتفاع الإيرادات النفطية ستزداد الاحتياطيات الاجنبية مسببة انخفاض في نسب البطالة نتيجة مرونة بعض القطاعات الاقتصادية بسبب الانفاق الاستثماري لتلك الإيرادات وهذا يسبب العلاقة العكسية بين

4. قياس أثر متغيرات السياسة النقدية في التضخم الركودي للعراق للمدة 2004-2021

1.4. أهم المتغيرات المحددة في تقدير الانموذج القياسي:.

لقد تم ادخال اهم المتغيرات التي لها أثر في التضخم الركودي، بحسب توافرها لأجمالي السلسلة الزمنية مع الاحتفاظ بشروط ان تكون اشارة وحجم معاملات تلك المتغيرات متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية ولا تخلق مشاكل احصائية وقياسية، وبخلاف ذلك يتم ابعادها من الانموذج اذا لم تكن متغيرات اساسية يتم استبعادها اذا كانت ضعيفة الاثر وتسبب مشاكل قياسية من الدرجة الثانية مع بقية المتغيرات المراد دراستها، أما إذا كانت المتغيرات اساسية فانه يجب معرفة اسبابها ومعالجتها بشكل من الاشكال بدلا من استبعادها وذلك لتجنب مشكلة التحيز في الصياغة الناجمة عن حذف متغير ذات تأثير، لذلك فان بعض المتغيرات المرشحة والتي لها أثر في التضخم الركودي يتم استبعادها بسبب خلق المشاكل للانموذج. ادناه استعراض للمتغيرات المحددة في تقدير الانموذج القياسي للدراسة الحالية:

– المتغير (التابع) التضخم الركودي Stagflation: هي الحالة الاقتصادية التي تجمع بين النسب المرتفعة بشرط ان تكون معدلات البطالة والتضخم تزيد عن 4% وبخلاف ذلك لا تعبر عن حالة تضخم ركودي مع نمو البطيء للاقتصاد (Snarr, 2015: 85).

– المتغيرات (المستقلة): لقد قُمنَا باستخدام المتغيرات التفسيرية التي لها تأثير على المتغيرات التابعة والمتمثلة بمتغيرات السياسة النقدية وكما يأتي:

بالنسبة للاستقرار النقدي DP: يتمثل في نسبة عرض النقد إلى ناتج المحلي الإجمالي وهي من المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية (جلال، 2006: 32). اما عرض النقد الحقيقي RM2: فيمثل عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) مقسوماً على المستوى العام للأسعار، إذ نعتد في هذا الانموذج على (M2) كمقياس لعرض النقد وذلك بالاعتماد على ما أكده كلا من الكلاسيك والنقديين بأن (M) المستعملة في دوال تحديد الطلب هي (M2)، ومما يزيد من تأكيد أهمية هذا المقياس هو ان توظيفات هذا المقياس غالبا ما تكون قصيرة الاجل وهو ما يتناسب مع اهداف السياسة النقدية بحيث تكون قصيرة الاجل. ويعد هذا المتغير مهم بالنسبة للسياسة النقدية من اجل تحقيق أهم الاهداف الداخلية للسياسة وهو الاستقرار النقدي. اما الأساس النقدي MB: هي كمية النقود المستخدمة في تكملة المعاملات والمبادلات التجارية اليومية، تسمى أيضا بالنقود فائقة القوة والتي تشير الى الميزانية العمومية المصغرة للبنك المركزي والتي هي عبارة عن صافي الائتمان المحلي المقدم للحكومة من قبل المركزي وصافي الموجودات الاجنبية وكلاهما يكونا الأساس النقدي في جانب الموجودات، لذلك لما لهذا المتغير من

تأثير على متغير التضخم الركودي (الخطيب، 2014: 387). وسعر الفائدة RR: سعر الفائدة المعلن الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الاموال، أو الذي يدفعه البنك من أجل الايداعات (Mankiw, 2009, 63)، في هذه الدراسة يمثل سعر فائدة تأشيري أو متوسط اسعار الفائدة والذي يحدد بموجبه الاسعار في السوق الاولي والسوق الثانوي وتسهيلات الملجأ الاخير للاقراض. اما سعر الصرف في السوق الحرة (الموازية) EX: يمثل سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية في السوق (بتحدد بالية العرض والطلب) (Tabarrok and Cowen, 2013, 776). بالنسبة الاحتياطي الاجنبية NBF: هي الموجودات الأجنبية المتوافرة لدى البنك المركزي، تستخدمها للسيطرة على مناسيب السيولة من خلال اداة سعر الصرف عبر نافذة بيع العملة لمعالجة الاختلال النقدي وفي نفس الوقت لتمويل فاتورة الاستيرادات (المعموري، 2018: 35). اما المتغير العشوائي: وهو عنصر مستقل يضاف الى الانموذج الاقتصادي ليعبر عن عدم إمكانية التعبير المحدد عن المتغيرات التفسيرية، ويمثل المتغيرات التي لم يشملها النموذج او أخطاء في التقدير، ويرمز له بالرمز (Ui). اما الانموذج القياسي لتأثير متغيرات السياسة النقدية في التضخم الركودي فتكون:

$$STAG=B0+B1DP+B2RM2+B3MB+B4RR+B5EX+B6NBF+Ui$$

2.4. اختبار ديكي فولر الموسع ADF للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية:

اذ تشير النتائج أختبار ديكي فولر الموسع إلى:

– المتغيرات الساكنة عند المستوى: المتغير استقرار النقدي مع حد الثابت والاتجاه عند المستويات المعنوية (5%، 10%)، عرض النقد يصبح ساكن مع حد الثابت والاتجاه عند المستوى المعنوي (10%)، سعر الفائدة يكون ساكناً مع حد الثابت والاتجاه عند جميع مستويات المعنوية، البطالة يصبح ساكناً مع حد الثابت عند جميع المستويات المعنوية، اما الأساس النقدي يصبح ساكناً بدون حد الثابت والاتجاه عند جميع المستويات المعنوية، أي ان درجة تكامل هذه المتغيرات هي صفر I(0).
– المتغيرات الساكنة عند الفرق الأول: المتغير تضخم الركودي يصبح ساكن بعد اخذ الفرق الأول مع حد الثابت عند المستويات المعنوية (5%، 10%)، المتغير احتياطي الأجنبي يصبح ساكن بعد اخذ الفرق الأول مع حد الثابت عند المستوى المعنوي (10%) وبدون حد الثابت والاتجاه عند المستوى المعنوي (5%، 10%)، اما المتغير سعر الصرف يصبح ساكناً بدون حد الثابت والاتجاه فقط عند المستوى المعنوي (10%)، أي درجة تكامل هذه المتغيرات هي واحد 1.

جدول 4 نتائج اختبار ديكي فولر (الموسع)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى									
بدون حدالثابت والاتجان			مع حدالثابت والاتجان			مع حدالثابت		المتغيرات	
	Prob.*	t-Statistic		Prob.*	t-Statistic		Prob.*	t-Statistic	
*	0.097	-1.621	غير ساكن	0.702	-1.711	غير ساكن	0.304	-1.949	التضخم الركودي
غير ساكن	0.770	0.333	**	0.034	-3.962	غير ساكن	0.485	-1.550	استقرار النقدي
غير ساكن	0.940	1.264	*	0.057	-3.655	غير ساكن	0.946	0.004	عرض النقد الحقيقي
غير ساكن	0.648	-0.063	غير ساكن	0.968	-0.562	غير ساكن	0.173	-2.337	سعر الصرف
غير ساكن	0.216	-1.153	***	0.005	-5.126	غير ساكن	0.162	-2.381	سعر الفائدة
غير ساكن	0.908	0.994	غير ساكن	0.331	2.482-	غير ساكن	0.319	1.912-	احتياطي الأجنبي
***	0.998	2.895	غير ساكن	0.525	-2.064	غير ساكن	0.897	-0.352	الأساس النقدي
نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الأول									
بدون حدالثابت والاتجان			مع حدالثابت والاتجان			مع حدالثابت			
	Prob.*	t-Statistic		Prob.*	t-Statistic		Prob.*	t-Statistic	
***	0.002	-3.545	*	0.058	-3.641	**	0.022	-3.515	التضخم الركودي
***	0.000	-4.267	**	0.024	-4.159	***	0.004	-4.439	استقرار النقدي
غير ساكن	0.311	-0.901	غير ساكن	0.425	-2.265	غير ساكن	0.165	-2.370	عرض النقد الحقيقي
*	0.096	-1.630	غير ساكن	0.438	-2.241	غير ساكن	0.523	-1.470	سعر الصرف
***	0.007	-2.855	غير ساكن	0.250	-2.696	*	0.086	-2.762	سعر الفائدة
**	0.013	2.589-	غير ساكن	0.206	2.837-	*	0.073	2.859-	احتياطي الأجنبي
***	0.002	-3.545	***	0.005	-5.131	**	0.022	-3.515	الأساس النقدي

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين مشاهدات المتغير العشوائي، لكون قيمة D.W والبالغة (2.157) أصغر من قيمة (4-dl) الحد الأدنى.

– تُشير نتائج أثر المتغيرات المستقلة للسياسة النقدي في المتغير المعتمد التضخم الركودي إلى:

• الاستقرار النقدي له أثر سلبي وغير معنوي في التضخم الركودي، أي عند زيادة استقرار النقدي بوحدة واحدة ينخفض التضخم الركودي بنسبة 35%، اما عرض النقد الحقيقي له اثر إيجابي وغير معنوي في التضخم الركودي بمعنى عندما يزداد عرض النقد بمقدار وحدة واحدة يرتفع التضخم الركودي بنسبة 0.000008%، الأساس النقدي له أثر سلبي وغير معنوي أي انه عندما يزداد أساس النقدي بوحدة واحدة ينخفض التضخم الركودي بنسبة 0.0004%، سعر الفائدة له اثر إيجابي وغير معنوي بمعنى عندما يرتفع سعر الفائدة بنسبة 1% يرتفع التضخم الركودي بنسبة 300%، سعر الصرف له اثر إيجابي ومعنوي حيث عند زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يرتفع التضخم الركودي بنسبة 8%، الاحتياطي الأجنبي له اثر سلبي وغير معنوي في التضخم الركودي بمعنى عندما يزداد الاحتياطي الأجنبي بنسبة 1% ينخفض التضخم الركودي بنسبة 200%.

• عند غياب المتغيرات المفسرة من الانموذج فان المتغير التابع (التضخم الركودي) سوف ينخفض بمقدار قيمة الحد الثابت والبالغة بحدود (-20.59). كرقم مطلق.

• معنوية المعلمة المقدره لمتغير RR والبالغة (2.52) عند مستويات المعنوية (5%، 10%) بينما المعنوية المقدره للمعلمة عند مستوى 10% في التأثير على المتغير التابع لمتغير EX خلال مدة الدراسة، وهذا يفسر عدم استقرار العلاقة نتيجة تقلبات موقف الحساب الجاري المعتمد بشكل شبه تام على الإيرادات النفطية.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة في جدول 4 إلى اختلاف درجة تكامل متغيرات الدراسة بين متغيرات ساكنة عند المستوى ومتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، بناءً على هذه النتائج فإننا سوف نستخدم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة للمتغيرات.

3.4 قياس وتحليل أثر متغيرات السياسة النقدية للتضخم الركودي:

1.3.4 تقدير الانموذج: بالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول 5 يتضح لنا ما يلي:

– بالنسبة لاختبار معادلة الانحدار ومدى معنويتها، يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة كانت مساوية لـ (7.95) وهي قيمة معنوية عند أي مستوى، وتؤكد ذلك قيمة P-Value التي كانت مساوية (0.011)، اي بمعنى سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديل، الفائل بأن واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر. وبالتالي جوهرية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع التضخم الركودي في التوصيف الدقيق نظراً لخصوصية البلدان الربعية.

– بالنسبة لمدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تحديد تغير المتغير التابع، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد R² المصحح التي كانت مساوية الى 0.81 أي أن 81% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد التضخم الركودي تعود إلى المتغيرات المستقلة والمتبقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.

– قيمة إحصائية (دور بن واتسن) والتي بلغت (2.157)، وهي قيمة قريبة من (2)، مما يعني أن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين مشاهدات المتغير العشوائي، وعليه سنقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة والتي تنص الى عدم

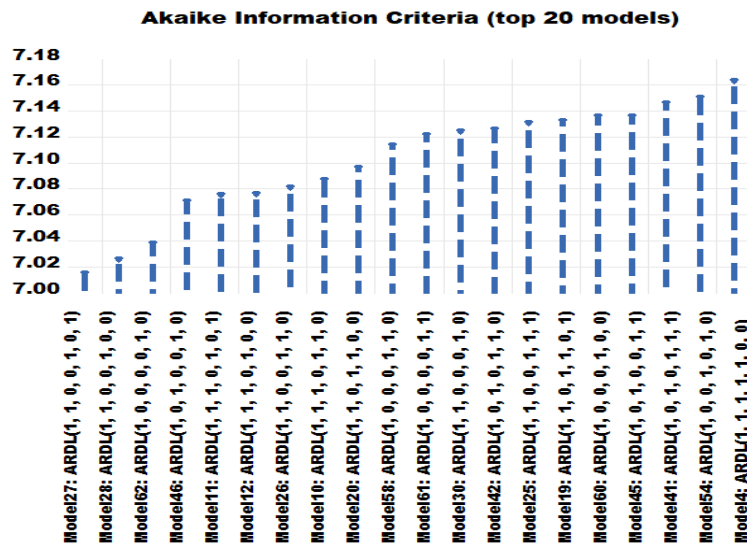
جدول 5 نتائج تقدير النموذج (ARDL) بالإبطاء (1, 0, 0, 1, 0, 1)

Dependent Variable: STAG
Method: ARDL
Date: 02/06/23 Time: 16:28
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): DP RM2 MB RR EX NFA
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 64
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1, 0, 1)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
STAG(-1)	-0.655227	0.628860	-1.041928	0.3376
DP	-0.350281	0.701838	-0.499091	0.6355
DP(-1)	-1.417699	0.787370	-1.800548	0.1219
RM2	8.68E-06	8.69E-06	0.998067	0.3568
MB	-0.000446	0.000607	-0.734421	0.4904
RR	-3.178133	2.378227	-1.336345	0.2299
RR(-1)	-2.11395	0.837748	-2.520321	0.0453
EX	0.087111	0.038687	2.251664	0.0653
NFA	-2.63E-05	0.000502	-0.052274	0.9600
NFA(-1)	-0.000361	0.000204	-1.769636	0.1272
C	-20.59008	55.91911	-0.368212	0.7254
R-squared	0.929885	Mean dependent var	24.48882	
Adjusted R-squared	0.813026	S.D. dependent var	16.45012	
S.E. of regression	7.113114	Akaike info criterion	7.014421	
Sum squared resid	303.5784	Schwarz criterion	7.553559	
Log likelihood	-48.62258	Hannan-Quinn criter.	7.068013	
F-statistic	7.957340	Durbin-Watson stat	2.157882	
Prob(F-statistic)	0.009732			

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

2.3.4. اختيار أفضل نموذج: يظهر في الشكل 8 بأن الانموذج (ARDL) بالإبطاء (1, 0, 0, 1, 0, 1) الذي يكون عند اقل قيمة لاختبار AKAIKC والمقدر ب 7.00 هو أفضل النموذج.



الشكل 8 اختبار (Akaike) لأفضل 20 انموذج

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

المعنوية (5%)، أي اننا سوف نرفض فرضية العدم التي تشير على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ونقبل فرضية البديلة التي تشير على وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغير المعتمد والمتغيرات التفسيرية، كما يظهر في جدول 6.

3.3.4 اختبار التكامل المشترك: يظهر نتيجة (Bounds Test) بأنه هناك علاقة في الاجل الطويل بين كل من المتغير المعتمد التضخم الركودي والمتغيرات المفسرة، وهي كل من عرض النقد، الاستقرار النقدي، الأساس النقدي، احتياطي الاجنبي، سعر الصرف وسعر الفائدة، حيث قيمة (F-statistic) والمقدرة ب (4.3654) اكبر من الحدين الأعلى والأدنى عند مستوى

جدول 6 اختبار التكامل المشترك بالنسبة لمتغير التضخم الركودي

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.365454	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.50%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

4.3.4. تقدير علاقة الاجل الطويل والاجل القصير:

– تقدير علاقة الاجل الطويل: بعد ان تأكدنا من العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة فإننا سوف نقدر معلمات الانموذج في الاجل الطويل وكانت النتائج كما يظهر في جدول 7. فبالنسبة للاستقرار النقدي DP تبين هناك تأثير سلبي ولكن غير معنوي للاستقرار النقدي في التضخم الركودي، حيث كلما يزداد الاستقرار النقدي بمقدار وحدة واحدة وهذا يؤدي الى انخفاض مؤشر التضخم الركودي بمقدار نسبة 106%. اما عرض النقد M2، فقد تم اعتماد عرض النقد الحقيقي من خلال استبعاد التضخم فتبين ان هناك أثر ايجابي ولكن غير معنوي لمتغير عرض النقد الحقيقي في التضخم الركودي، فعند ارتفاع عرض النقد الحقيقي بمقدار وحدة واحدة (باستبعاد التضخم من عرض النقد) يرتفع التضخم الركودي بنسبة 0.0000005%. وهو أثر ضعيف بسبب ارتباطه بالإنفاق العام عبر الإيرادات النفطية. ام الأساس النقدي MB فتبين هناك أثر سلبي وغير معنوي للأساس النقدي في التضخم الركودي حيث كلما زاد الأساس النقدي بنسبة 1% ينخفض التضخم الركودي بنسبة (0.00026%) وهذا يفسر من خلال تفوق صافي الاحتياطيات الاجنبية على صافي الائتمان المحلي المقدم من قبل البنك المركزي للحكومة من خلال الميزانية العمومية المصغرة. وبالنسبة لسعر الصرف فهناك اثر ايجابي ومعنوي له في التضخم الركودي، فعند زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يرتفع التضخم الركودي بنسبة

(5%)، هذا من جانب ومن جانب اخر عندما يزداد سعر الصرف في السوق الموازي معنى ذلك انخفاض لقيمة العملة وهذا السبب الرئيسي لانخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم هنا، لذا يعتبر سعر الصرف اهم متغير في الاثر على التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي بسبب طبيعته الريعية والذي يعتبر من خلال السياسة النقدية هو المثبت الديناميكي للتوقعات التضخمية، لذا ظهر المتغير معنوي بالنسبة الاكبر من خلال اختبار (T)، وهذا قد اثر على معنوية المعادلة ككل في التأثير بالتضخم الركودي. اما متغير سعر الفائدة فهناك اثر ايجابي وغير معنوي لسعر الفائدة في التضخم الركودي، حيث كلما زاد سعر الفائدة بنسبة 1% يرتفع التضخم الركودي بنسبة (64%)، والسبب في ذلك يعود الى ان سعر الفائدة اداة لكبح التضخم وتتبع في حالة امتصاص السيولة من خلال اتباع سياسة انكماشية وان كانت مدفوعة الثمن مسبقاً، وكذلك أن الاقتصاد لا يمتلك عمق مالي واداة سعر الصرف هي التي تغطي على اداة سعر الفائدة وكذلك انخفاض نسبة الائتمان النقدي الى الناتج المحلي. اما الاحتياطيات الأجنبية فهناك اثر سلبي ولكن غير معنوي للاحتياطيات الأجنبية في التضخم الركودي، حيث عند زيادة الاحتياطيات الأجنبية بنسبة 1% ينخفض التضخم الركودي بنسبة 0.023%، والسبب في ذلك لان الاحتياطيات لا تمارس اثر ايجابي من خلال استثمارها في البنى التحتية لذلك يقال ان سبب التضخم في العراق هو الثروة المالية الاسمية التي تمتلكها والتي تمثل بالثروة النفطية غير المستغلة هنا.

جدول 7 معادلة الاجل الطويل لأنموذج التضخم الركودي

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP	-1.068119	0.583746	-1.829769	0.117
RM2	5.24E-06	4.23E-06	1.2383	0.2619
MB	-0.000269	0.000352	-0.76526	0.4731
RR	0.644466	0.999283	0.644929	0.5428
EX	0.052628	0.02262	2.326549	0.0589
NFA	-0.000234	0.000282	-0.829754	0.4384
EC = STAGYEARLY - (-1.0681*DP + 0.0000*RM2 - 0.0003*MB + 0.6445*RR + 0.0526*EX - 0.0002*NFA)				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.59008	3.16201	-6.511708	0.0006
D(DP)	-0.350281	0.240683	-1.455362	0.1958
D(RR)	3.178133	0.604876	5.254187	0.0019
D(NFA)	-2.63E-05	0.000165	-0.15916	0.8788
CointEq(-1)*	-1.655227	0.211728	-7.817695	0.0002

المصدر: اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

حيث بلغ مستوى المعنوية (0.5553) وهي أكبر من 5%، كما يظهر في جدول 8.

– اختبار عدم ثبات تباين البواقي (Breusch-Pagan-Godfrey): تشير نتيجة الاختبار إلى قبول الفرض العدمي الذي ينص على ثبات تباين البواقي، بالمقابل نرفض الفرض البديل الذي يشير إلى وجود اختلاف في تباين البواقي حيث سجل الاختبار قيمة (0.033) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما يظهر في جدول 8.

– تقدير الاثر في الاجل القصير: تشير معلمة تصحيح الخطأ (ECM) والبالغة قيمتها (-1.6552) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى (5%)، مما يؤكد وجود علاقة توازنه، بمعنى ان 165% من أخطاء الاجل القصير ليتم تصحيحها تلقائياً للوصول إلى حالة التوازن في الاجل الطويل، أي ان سرعة العودة إلى حالة التوازن للتضخم الركودي هو سنة وثمانية أشهر.

5.3.4. اختبارات قياسية:

– اختبار LM للتأكد من عدم الارتباط الذاتي للبواقي: تشير نتيجة الاختبار لعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي في الانموذج،

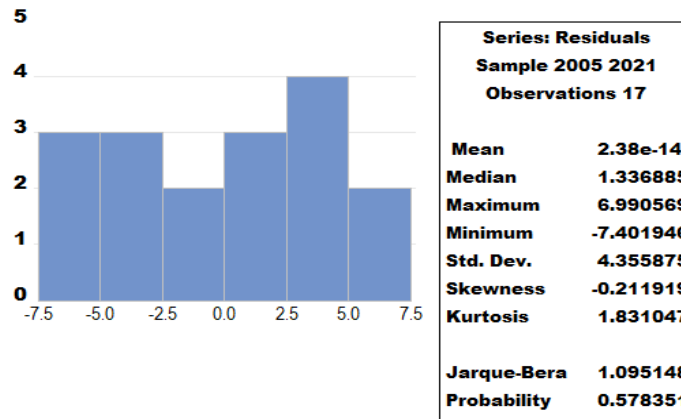
جدول 8 نتائج اختبارات القياسية لا نموذج التضخم الركودي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.683941	Prob. F(2,4)	0.5553
Obs*R-squared	4.332061	Prob. Chi-Square(2)	0.1146
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	4.861383	Prob. F(10,6)	0.033
Obs*R-squared	15.13234	Prob. Chi-Square(10)	0.1273
Scaled explained SS	0.783261	Prob. Chi-Square(10)	0.9999

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

5%، بالتالي فإننا سنقبل الفرض البديل الذي تنص على ان البواقي موزعة توزيع طبيعي ونرفض الفرض العدمي الذي تنص على ان البواقي غير موزعة توزيع طبيعي، كما يظهر في الشكل 9.

– اختبار التوزيع الطبيعي: للتحقق من ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك من خلال اختبار ((Jarque- Bera (1.0951) حيث سجل قيمة (0.5783) وهي أكبر من مستوى المعنوية

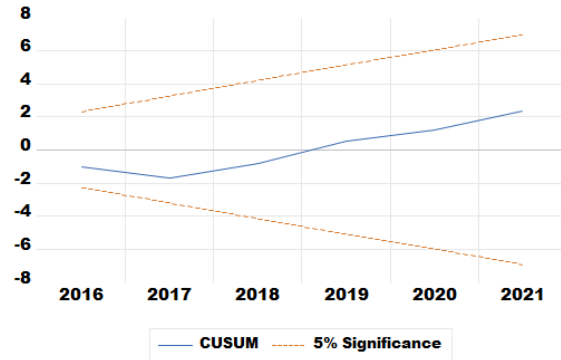
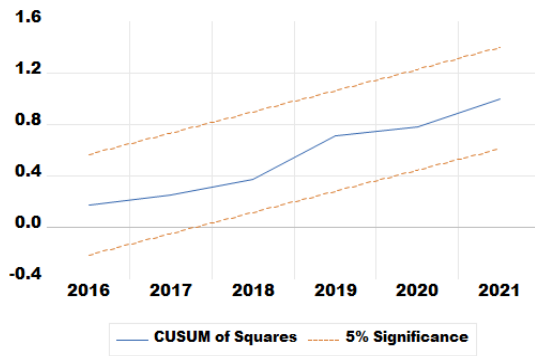


الشكل 9 اختبار توزيع الطبيعي للبواقي انموذج التضخم الركودي

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برنامج EViews 12

الاختبارين للتأكد من عدم وجود التغيرات الهيكلية في البيانات ومدى سكون المعالم الاجل الطويل مع معلمات الاجل القصير، يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي عندما يكون الشكل منحصر داخل المجال عند مستوى المعنوي (5%)، كما يظهر في الشكل 10.

– نتائج اختبار الاستقرار الانموذج التضخم الركودي: لغرض التأكد من خلو الانموذج (0, 1, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 1) من تغيرات هيكلية، سوف نقوم بإجراء اختبار المجموع تراكم البواقي (CUSUM) وايضاً اختبار مربع مجموع التراكمي للبواقي (SUQUARES OF CUSUM)، حيث يستخدم



الشكل 10 نتيجة اختبار سكون انموذج التضخم الركودي

المصدر: من اعداد الباحثون نتيجة مخرجات برامج EViews 12

5. الاستنتاجات المقترحات

1.5. الاستنتاجات:

من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

التضخم الركودي سببها هي متغيرات السياسة النقدية، وكان الأثر الأكبر والمعنوي في تلك المتغيرات هو كل من اداة سعر الصرف والاحتياطيات الاجنبية وهذا بكل تأكيد مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية بناءً على خصائص الاقتصاد العراقي.

2.5. المقترحات:

– العمل على نمو الانفاق العام بشقبة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، بمعزل عن نمو الايرادات النفطية، وانما من خلال نمو الناتج المحلي غير النفطي، والايخير يعين الانفاق عبر الضرائب وأنواعها وهذا القيد مرتبط بنمو الانفاق الاستثماري على حساب نمو الانفاق الجاري الاستهلاكي، مما يسبب مرونة في الجهاز الانتاجي ومن ثم السيطرة على تغيرات التضخم الركودي داخل الاقتصاد العراقي.

– القضاء على الاختلالات الهيكلية من خلال تنويع مصادر العوائد عبر السياسات الاقتصادية لترشيد الاستهلاك والحد من نمو الاستيرادات وذلك لقياس تكلفة السياسة المالية عن طريق خفض الانفاق العام الاستهلاكي وزيادة الايرادات غير النفطية من مصادر اخرى من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والمتمثلة بالقطاع الزراعي والصناعي والكهرباء والبناء والتشييد... الخ وربط نمو عرض النقد بالناتج المحلي بالأسعار الجاري لينعكس ذلك بالسيطرة على التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي عبر تلك المتغيرات.

– رفع كفاءة الجهاز المصرفي وخلق عمق مالي عبر اجراء اصلاح هيكلية (نقدي ومالي) وتوجيه الائتمان المحلي (النقدي والتعهدي) للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في الصادرات غير نفطية (السلع المتاجر بها)، كي يتحول الاقتصاد العراقي في الامد البعيد ضمن إستراتيجية التنمية في سياق بيئة ملائمة من الاسعار النسبية واساليب التمويل واتخاذ القرارات الاستثمارية عبر توجيه الاستيرادات نحو السلع الرسماية او الوسيطة والتي تخدم اهداف خطط التنمية الاقتصادية وبكل تأكيد ستتحسر قيم التضخم الركودي.

– وفقاً للخصائص التي يمتاز بها الاقتصاد العراقي من حجم الاقتصاد وتركز سلعي وحجم الاحتياطيات الاجنبية الى الانفتاح اقتصادي، لذا يعتبر متغير سعر الصرف من المتغيرات الجوهرية في معالجة مشكلة التضخم الركودي وذلك لأهميته عند تحليل الميزانية العمومية للبنك المركزي وعند الربط بين الانفاق العام والاساس النقدي لتحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي، وهو ما يؤكد على ان سعر الصرف يتحدد بالدرجة الاساس بالمتغيرات النقدية الى جانب المتغيرات الحقيقية

– من خصائص البلدان الريعية والعراق منها أنه شديد الحساسية لتغيرات اسعار النفط عالمياً وذلك لكون مصادر عوائد الدخل تعتمد على الطلب الافراد الخارجي، لذا هنالك أثر كبير لتغيرات موقف الموازنة العامة على الاساس النقدي عبر سعر الصرف من خلال مبادلة العملة الاجنبية بالعملية المحلية والمحكومة بمجموعة من العلاقات الكمية بين المتغيرات ومنها سعر النفط، سعر الصرف، عرض النقد، الميزانية العمومية للبنك المركزي، عجز الموازنة العامة.

– ان الاحتياطيات الدولية هي التي تعين عرض النقد بثبات سعر الصرف، لذا فان التوسع النقدي، زيادة الائتمان المحلي مع ثبات سعر الصرف يستنزف الاحتياطيات الدولية لتعويض عجز الموازنة العامة من خلال عجز ميزان المدفوعات، وبالمقابل تقليص الائتمان المحلي يراكم المزيد من الاحتياطيات من فائض ميزان المدفوعات، اما عند الانتقال نحو سعر الصرف المرن فان تغير سعر الصرف يتولى دوراً في التسوية بين الاحتياطيات الدولية والائتمان المحلي، وذلك وفق حدود التغيرات المعقولة لمتغير التضخم الركودي.

– خلو انموذج البحث المقدر من مشكلات النماذج القياسية والاقتصادية والاحصائية، حيث أظهرت النتائج عدم تحيز التقديرات ودقتها وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية، مما يمكن الانموذج من دقة النتائج لتأثير الادوات النقدية على التضخم الركودي ومن هذه الاختبارات لوجود لارتباط ذاتي ما بين الاخطاء عبر اختبار (Chi-Squair) والذي يشير الى عدم وجود ارتباط بين المشاهدات العشوائية ، وكذلك هنالك التوزيع الطبيعي للبوافي من خلال اختبار (Jarque -Bera) من خلال قيمة ($JB < X_a^2$) لذا فان الشكل البياني اخذ شكل الجرس وان احصائية (Skewness) قريبة من الصفر مشيراً الى قيمة التفلطح (Kurtosis) القريبة من رقم (3) لذا سنقبل بفرضية عدم الفائلة بان بوافي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً.

– من نتائج الاختبار التي تم الحصول عليها، يوجد هناك أثر لمتغيرات السياسة النقدية في التضخم الركودي، بناءً على النتائج الانموذج القياسي، حيث أن 82% من التغيرات تحصل في

(2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

– جواد، سجي فاضل، 2009، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 55، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، جمهورية العراق.

– فوزية، عمران، 2019، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم "دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2015"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير-بسكرة، الجزائر.

– محمد، احمد سلطان، 2013، منهجية التكامل المشترك لتقدير دالة الاستثمار في العراق، مجلة ديالى للعلوم الصرفة، المجلد 9، العدد 4، جامعة ديالى، جمهورية العراق.

– المعموري، أمجد فخري عبيد، 2018، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطيات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.

2.6. المصادر الإنكليزية:

– Colander, David C, 2017, Economics, 10th edition, McGraw-Hill, New York.

– Mankiw, N Gregory, 2016, 8th edition, Principles of Macroeconomics, Cengage Learning.

– Roger Leroy Miller, 2001, Economics Today the Macro View, 18th

– Snarr, Hal w, 2015, Learning Macroeconomic Principles Using Maple, 1th, Business Expert Press, USA.

– Tabarrok, Alex and Cowen, Tyler, 2013, Modern Principles of Economics, 6th, Worth Publishers, New York, USA.

– Hoon, H. T., & Phelps, E., 1997, Growth, Wealth and the Natural Rate: Is Europe's Jobs Crisis a Growth Crisis? European Economic Review Journal, Vol (41).

– KOLODKO, G. W., & MCMAHON, W. W., 1987 Stagflation and Shortageflation: A Comparative Approach, Kyklos international Review for Social Studies, Wiley-Blackwell.

– Nelson, E., & Nikolov, K., 2004. "Monetary Policy and Stagflation in the UK," Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 36(3), pages 293-318.

ولأهمية هذا المتغير أصبح أكثر تأثيراً من سعر الفائدة كمتغير وسيط للسياسة النقدية خلال مدة البحث، لذا نقترح المحافظة على توازن قيمة العملة من خلال سعر الصرف كمتبث ديناميكي لتوقعات التضخم الركودي.

6. المصادر

1.6. المصادر العربية:

الكتب:

– احمد، عبد الغفور ابراهيم وحسين، مجيد خليل، 2012، مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع.

– الخطيب، فاروق بن صالح، 2014، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الشقري للنشر والتوزيع، جدة، مملكة العربية السعودية.

– الخيكاني، نزار كاظم والموسوي، حيدر يونس، 2015، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

– سامي عبيد التميمي، زاهد قاسم الساعدي، 2017، التضخم الركودي في العراق (1990-2013) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، مجلد 45، العراق.

– سيجل، باري، 1987، النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، مملكة العربية السعودية.

– قنطججي، سامر مظهر، 2020، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير متساوي الاضلاع بنظرة إسلامية، الطبعة الأولى، منشورات كاي نشر إلكتروني.

– المعموري، عبد علي كاظم، 2012، تاريخ الأفكار الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان الأردن.

– النسور، إباد عبد الفتاح، 2015، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.

المؤسسات الرسمية:

– البنك المركزي العراقي، 2022، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد العاشر، البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، جمهورية العراق.

– وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء قسم الأرقام القياسية، 2018، تقرير التضخم السنوي لعام 2017، جمهورية العراق.

المجلات والدوريات:

– جلال، احمد محمد صالح، 2006، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-

پۆخته:

ئەف ئەكولینه هەولا زانینا مەودایی کاربگەری یا سیاسەتا نەختینەیی ل سەر هەلئواسانا بێبازاری ددەت ب رێی یا شروۆفەکرنا داتاینن تاییەت ب نابووری یا عیراقی بو ماوی (2004-2021)، و ئەکولینی پشتبەستن ب ریبازا ئیندیکتیی یا شروۆفەکاری کر یە ل پشکیشکرنا تیکەهەکی بو سیاسەتا نەختینەیی و کارکرنا ئالاقین وئ و کاربگەری یا وئ ژ بو چارەسەرکرنا گرتنا هەلئواسانی بێبازاری ل عیراقی، ب رێی یا بکارئینانا شیوازی چەنداییەتی و شروۆفەکاری بو پێفانا قی پەیمەندی. و ئەکولین گەهشتە وی ئەنجامی کو ئەفان ئالاقان کاربگەری هەیه ل سەر هەلئواسانا بێبازاری، کو 81% ژ وان گۆرانکاری بو هەلئواسانا بێبازاری پەیدادین ئەگەری وئ دزفر ئەفە بو ئالاقین سیاسەتا نەختینەیی. و کاربگەری یا مەزن و مەعنوی یا ئەفان گۆراوان بو بەایی مەزخنتی یە و ئەف چەند یا گۆنچایە ل گەل نافر و کا نیورا نابووری ل دیف تاییەتمەندی نابووری یا عیراقی.

پەیفین دەستپێکی: ئالاقین سیاسەتا نەختینەیی، بەایی مەزخنتین هەلئواسانا بێبازاری، نیشاندا نا دراکی، بەایی سوودی، نابووری یا عیراقی

The impact of monetary policy variables on Iraq's recessionary inflation for the period 2004-2021

ABSTRACT:

The present study aimed at finding out the effect of monetary policy on stagflation via analysing the data on the Iraqi economy from 2004 to 2021. The study adopted the analytical inductive approach in presenting the concept of monetary policy and its variables impact in addressing the problem of stagflation in Iraq, through the use of the quantitative and analytical method to measure that relationship. The study found that these tools have an effect on stagflation. The results also showed that 81% of the changes that occur in stagflation are caused by monetary policy variables. and the significant impact on these variables was the exchange rate, and this is in agreement with the essence of the theory according to the characteristics of the Iraqi economy.

KEYWORDS: Monetary policy variables, Exchange rate, Stagflation, Interest rate, Iraqi economy